المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: التعاون الدفاعي الأمريكي الياباني 1945
اسم الكاتب: هبة نصر أحمد، أ.م.د. عماد جاسم محمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9941
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 18:16 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التعاون الدفاعي الأمريكي الياباني (١٩٤٥).

هبة نصر أحمد **أ.م.د عماد جاسم محمد**
Wa522108@gmail.com imad.mohammed@aliraqia.edu.iq
الجامعة العراقية/كلية القانون والعلوم السياسية

الملخص :

يعد التعاون الدفاعي الياباني الأمريكي حجر الزاوية في البناء الأمني الأقليمي لآسيا والمحيط الهادئ،فقد تأسس هذا التعاون وفقاً لمعاهدة الأمن المشترك الموقعة عام ١٩٦٠ ، والذي ركز على الردع المشترك ومواجهة التحديات الإقليمية والعالمية ، ومع نهاية الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفيتي وتنامي الإحساس الياباني بالضعف الأمني ، فلا تزال روسيا غير الموقعة على معاهدة سلام مع اليابان تسيطر على جزر الكوريل ، بجانب القلق والتوتر تجاه كوريا الشمالية وقدراتها النووية والصاروخية وإجراء تجاربها النووية والتهديد المتواصل باستخدام السلاح النووي ، والصين ذات الطموحات الإقليمية خاصة في بحر الصين الشرقي ، والغموض الذي يحيط بقدراتها العسكرية الى غير ذلك من المشاكل التي تزخر بها القارة والتي تتطلب دوراً يتكيف مع هذه المتغيرات ، ويراعي المخاوف الإقليمية حيال الماضي العسكري الياباني ، وبما يدعم الاستقرار الإقليمي الذي تنشده اليابان.

الكلمات المفتاحية: التعاون الدفاعي ، معاهدة الأمن المشترك، القدرات النووية، الولايات المتحدة، اليابان.

The defense cooperation of United States of America and Japan

Heba Nasr Ahmed Assist Prof, Dr. Imad Jassim Mohammed
Wa522108@gmail.com imad.mohammed@aliraqia.edu.iq
University of Iraq/College of Law and Political Science

Abstract:

The Japanese-American defense cooperation is the cornerstone of the regional security structure of Asia and the Pacific. This cooperation was established in accordance with the Mutual Security Treaty signed in 1960, which focused on joint deterrence and confronting regional and global challenges. With the end of the Cold War, the collapse of the Soviet Union, and the growing Japanese sense of security weakness.

Russia, which has not signed a peace treaty with Japan, still controls the Kuril Islands, in addition to anxiety and tension towards North Korea, its nuclear and

missile capabilities, its nuclear tests, and the continuing threat to use nuclear weapons.

China has regional ambitions, especially in the East China Sea, and the ambiguity surrounding its military capabilities, as well as other problems that abound in the continent, which require a role that adapts to these changes, takes into account regional concerns about Japan's military past, and supports the regional stability that Japan seeks.

Keywords: defense cooperation, mutual security treaty, nuclear capabilities, United States, Japan.

المقدمة:

واجهت اليابان عدة قضايا إقليمية أثرت عليها أهمها التصعيد الأمني في دول منطقة جنوب شرق أسيا، والنزاعات الحدودية مع الصين حول الجزر والتحديات الإستراتيجية فضلاً عن مشكلة الطاقة والتجارب النووية المتكررة لكوريا الشمالية، ولهذا فقد رأت اليابان ضرورة إعادة تقييم دورها مع ضرورة وجود سياسة أمنية وطنية مستقلة تحفظ لها وجودها ، لذا فقد شهدت تفاعلات اليابان الإقليمية العديد من الديناميكيات التي جاءت نتيجة لموقعها الجغرافي ،فامتدادها الأسيوي يعني التأثر بالتحولات والتهديدات التي يفرزها هذا المجال بشكل مباشر ، كما أن انتماؤها لدول الباسفيك يفرض عليها مجموعة من القيود التي تحد من فاعلية دورها الإقليمي ، حيث اعتمدت اليابان أنساقاً محددة من السلوك تحت غطاء التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، وصولا إلى إستراتيجية السلام الاستباقي الذي يسعى لاستعادة مكانة اليابان الطبيعية في المجتمع الدولي باعتبارها قوة مسؤولة تساهم في رسم تفاعلات السياسة الإقليمية والدولية.

اهمية البحث : تبرز أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على مستقبل الضمانات الأمنية الأمريكية تجاه اليابان، في ظل المتغيرات الدولية الجديدة بوصفها ركيزة أساسية في حفظ التوازن والاستقرار في منطقة شرق آسيا، التي تشهد تصاعدًا في التوترات الجيوسياسية، خاصةً مع تصاعد القوة الصينية، وتكثف التهديدات النووية الكورية الشمالية، وتنامي حالة عدم الاستقرار الإقليمي.

لذا فأن هذه الدراسة تقدم أطاراً علمياً جديداً لمفهوم التعاون الدفاع الياباني والضمانات الأمنية، إذ تتجلى أهميتها في سد الفراغ البحثي الذي يتعلق باستشراف مستقبل العلاقات الدفاعية بين الولايات المتحدة واليابان في القرن الحادي والعشرين.

اشكالية البحث: في ظل التحولات الجيوسياسية والتكنولوجية التي يشهدها بعد الحرب العالمية الثانية، يبرز مفهوم إطار الضمانات الأمنية الأمريكية تجاه حلفائها، وعلى رأسهم اليابان، فمع تصاعد التحديات الأمنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مثل التهديدات النووية من كوريا الشمالية، والتوسع العسكري

الصيني، وتطور أنماط الحروب الهجينة والسيبرانية، الأمر الذي يثير تساؤلاً حول مدى التعاون والدفاع الذي تقدمها الولايات المتحدة لليابان.

١- مرحلة الحرب الباردة والارتباط الاستراتيجي الأمريكي الياباني؟

٢- مرحلة ما بعد الحرب الباردة وساحات الفراغ الجيوسياسي؟

فرضية البحث: طالما أن فاعلية الضمانات الأمنية الأمريكية حيال اليابان قد تتأثر بتغير السياسات الأمريكية الداخلية والخارجية، وتنامي عدم الاستقرار الإقليمي فضلاً عن التحولات في القدرات العسكرية اليابانية والظروف الجيوسياسية المتغيرة، فأن مستقبل للضمانات الأمنية الأمريكية تجاه اليابان، سيظل فعالًا لضمان الاستقرار الأمني الإقليمي في منطقة شرق آسيا، على الرغم من التحديات العسكرية والاقتصادية المتزايدة التي تفرضها القوى الإقليمية كالصين وكوريا الشمالية.

منهاهج البحث: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لتحليل مفهوم الردع الموسع وتطور الضمانات الأمنية الأمريكية تجاه اليابان، كما اعتمدت على المنهج التاريخي لتتبع جذور التحالف الأمريكي-الياباني ومراحل تطوره، بهدف فهم المتغيرات التي قد تؤثر الضمانات الأمنية الأمريكية في ظل التحولات الإقليمية والدولية.

المبحث الأول

التعاون الدفاعي الأمريكي الياباني (البناء والتشكيل)

يمثل التعاون الدفاعي الياباني الأمريكي حجر الزاوية في البناء الأمني الأقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، فقد تأسس هذا التعاون وفقاً لمعاهدة الأمن المشترك الموقعة عام ١٩٦٠، والذي ركز على الردع المشترك ومواجهة التحديات الإقليمية والعالمية، ومع نهاية الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفيتي وتنامي الإحساس الياباني بالضعف الأمني، فلا تزال روسيا غير الموقعة على معاهدة سلام مع اليابان تسيطر على جزر الكوريل، بجانب القلق والتوتر تجاه كوريا الشمالية وقدراتها النووية والصاروخية وإجراء تجاربها النووية والتهديد المتواصل باستخدام السلاح النووي، والصين ذات الطموحات الإقليمية خاصة في بحر الصين الشرقي، والغموض الذي يحيط بقدراتها العسكرية الى غير ذلك من المشاكل التي تزخر بها القارة والتي تتطلب دوراً يتكيف مع هذه المتغيرات، ويراعي المخاوف الإقليمية حيال الماضي العسكري الياباني، وبما يدعم الاستقرار الإقليمي الذي تنشده اليابان وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المبحث من خلال مطلبين، وكما يأتي:

المطلب الاول

مرحلة الحرب الباردة والارتباط الاستراتيجي الأمريكي الياباني

هاجمت الطائرات اليابانية في السابع من كانون الأول عام ١٩٤١ الأسطول الأمريكي المرابط في ميناء بيرل هاربر فدمرت ١٥٠ طائرة جاثمة على الأرض و ٦ من كبريات السفن الحربية التي تشكل القوة الضاربة للأسطول الأمريكي، وقتلت ما يقارب ٢٤٠٣ جندي أمريكي وهو ما أثار غضب الولايات المتحدة الامريكية الأمر الذي دفعها لأعلان الحرب على اليابان في ٨ كانون الأول عام ١٩٤١ ،وفي اليوم نفسه أعلنت ايطاليا وألمانيا الحرب على الولايات المتحدة وفقا للميثاق الثلاثي الموقع بينهم عام ٢٧ أيلول عام١٩٤٠ وبذلك دخلت الولايات المتحدة بصورة رسمية الحرب العالمية الثانية لتبدأ صفحة جديدة من تحولات في السياسة الأمريكية اتجاه دول المحور (المانيا، ايطاليا، اليابان)، لاسيما وأن القوات اليابانية سبق لها وأن اجتاحت دول شرق آسيا المطلة على المحيط الهادي من الشمال، وحتى الجزر الإندونيسية في الجنوب لذا فبعد دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب أصبحت المواجهة بينهما في مياه هذا المحيط صفرية، بعدما عزمت الولايات المتحدة الأمريكية على تحرير منطقة شرق آسيا من الهيمنة اليابانية([1]).

ولما كانت الولايات المتحدة أعلنت انضمامها إلى دول الحلفاء(بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي)، فإنها أخذت على عاتقها مساعدة هذه الدول ضد الاجتياح الألماني لها في القارة الأوروبية، حتى تحوّلت هزائم هذه الدول إلى انتصارات ضد إيطاليا وألمانيا، ثم أخذت السياسة الأمريكية تركّز على الجبهة الآسيوية، حيث المواجهة الحقيقية مع اليابان في دول شرق آسيا، والتي طرحت ضمن الموضوعات التي نوقشت في اجتماع قادة الحلفاء الذي جمع الرئيس الأمريكي هاري ترومان ورئيس الوزراء البريطاني تشرشل والزعيم السوفيتي ستالين والذي تم فيه توجيه إنذار الى اليابان عرف بـ (إنذار بوتسدام) عام ١٩٤٥ الذي تضمن([2]):

١- استسلام اليابان بدون قيد أو شرط.

٢- إلغاء النظام العسكري.

٣- نزع السلاح الشامل.

٤- إلغاء الصناعات الحربية.

---

[1] – ريمون كارينيه، الحرب العالمية الثانية، ترجمة سهيل سماحة و أنطوان مسعود، مؤسسة نوفل، بيروت، ١٩٨٢، ص٢٧٦

[2] –زينب علي هادي ، حرب الباسيفيك –حرب المحيط الهادئ ١٩٤١-١٩٤٥ ،رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة ميسان ،٢٠٢٣ ، ص١٦٤

٥- حصر سيادة اليابان على الجزر الأربع الكبرى يتوروب ،كوناشير ،شيكوتان،وجزيرة هايوماي ([١]).

وهو ما رفضته اليابان الأمر الذي دفع الولايات المتحدة على مهاجمة اليابان في ٦ و ٩ آب عام ١٩٤٥ قنبلتين ذريتين ألقيتا على مدينتي (هيروشيما) و(ناكازاكي)، اللتان دمرتا بشكل كامل([٢]).

حينها أدركت الحكومة اليابانية النهاية المحتومة، فوجه الإمبراطور (هيروهيتو) في ١٥ آب عام ١٩٤٥ خطاباً الى الشعب الياباني دعاه فيه الى تحمل مرارة الاستسلام ، جاء في بعض فقراته(لقد بدأ العدو في استخدام نوع جديد وإجرامي من القنابل التي تمتلك قوة تدميرية لا تقدر، متسببة بموت آلاف الأبرياء لذلك فأن استمرارنا بالحرب سوف يؤدي إلى انهيار ومحو الأمة اليابانية)([٣]) ، وهكذا استسلمت اليابان دون قيد، وقبلت بشروط الحلفاء([٤])، ووقعت وثيقة الاستسلام في ٢ أيلول عام١٩٤٥ على ظهر السفينة (ميسوري) في ميناء طوكيو([٥]).

بعد توقيع اليابان على وثيقة الاستسلام عام ١٩٤٥، عقد مؤتمر في موسكو في كانون الأول عام١٩٤٥، تقرر فيه إنشاء لجنة للشرق الأقصى ضمت ممثلي إحدى عشرة دولة، وخولت هذه اللجنة التي أتخذت من واشنطن مقراً لها، سلطة وضع سياسة القائد الأعلى لدول الحلفاء الجنرال دوكلاس ماك ارثر Douglas MacArthur ([٦]).

وعلى الرغم من أنَّ الاحتلال كان من الناحية النظرية يمثل مشاركة دول الحلفاء الإحدى عشرة، لكنه في الواقع ظل تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية منذ البداية([٧]).

وبذلك بدأ الاحتلال الأمريكي لليابان عام ١٩٤٥، حيث انكمشت الإمبراطورية اليابانية، وعادت إلى جزرها الأصلية التي سقطت كلها تحت الاحتلال الأمريكي لتعيش اليابان في ظل هذا الاحتلال ظروفًا قاسية، بعد أن فرضت الإدارة الأمريكية بقيادة الجنرال دوجلاس ماك آرثر Douglas MacArthur القائد الأعلى لقوات الحلفاء في اليابان كثيرًا من الشروط القاسية على الحكومة اليابانية، الأمر الذي منح الولايات المتحدة السيطرة الكاملة على الاقتصاد والسياسة الخارجية اليابانية([٨]).

---

[١] – فوزي درويش، اليابان الدولة الحديثة والدور الأمريكي ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٦،ص١٨٢.

[٢] – تشستر. ا. بين، الشرق الأقصى موجز تاريخي ، ترجمة حسين الحوت ، مكتبة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٨، ص٢٣٥

[٣] –حبيب البدوي ، تاريخ اليابان السياسي بين الحربين العالميتين ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص١٦٨

[٤] – نوري عبد الحميد وآخرون، تاريخ آسيا، مكتبة صخر ، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص٨٦

[٥] – تشستر. ا. بين، الشرق الأقصى موجز تاريخي ، مصدر سابق ، ص٢٣٥.

[٦] – ارثر تريمان، اليابان الحديثة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص٨٤.

[٧] – تشستر. ا. بين، الشرق الأقصى موجز تاريخي ، مصدر سابق ،ص٢٣٩.

[٨] –بندر سفر الروقي ، التحولات السياسية في العلاقات اليابانية الأمريكية ١٩٤٥–١٩٦٠ ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، الشارقة ، ٢٠٢٣ ،المجلد٢٠ ، العدد٣ ، ص٤١٧

ومع ذلك أخذت اليابان تحت الاحتلال الأمريكي تعمل حسب النظم الأمريكية، التي وضعها عدد كبير من الإداريين والخبراء في الولايات المتحدة الأمريكية ، الذين عملوا على إصلاح النظام القانوني الياباني وكذلك النظام الإقتصادي، فبعدما نزعت سلاح اليابان طبقت سياسة الإصلاح الزراعي، وحل الشركات الاحتكارية، وتحويل اليابان إلى الاقتصاد الحر ، وأخذت في الإشراف على الشرطة الداخلية، وأصلحت التعليم، وأعادت الحياة النيابية، ووضعت الدستور الجديد لليابان عام ١٩٤٧، الذي نص على عدم استخدام اليابان للقوة العسكرية وكان مما حرصت عليه الإدارة الأمريكية في اليابان، مسألة عدم المساس بالإمبراطور، المُحاط – حسب التقاليد اليابانية – بأعظم إجلال؛ مما أدى إلى تقبل الشعب الياباني للسياسة الأمريكية، التي تحملت هي الأخرى أعباء كثيرة لإعادة بناء الاقتصاد الياباني تحت حكم الإمبراطور ،وهكذا أخذت الأحزاب السياسية والمجالس التشريعية اليابانية على عاتقها العمل على تنمية البناء الداخلي لليابان، بدون أي تدخل من الحكومة اليابانية ، أما السياسة الخارجية فقد تركت للإدارة الأمريكية،في غضون ذلك شهد العالم تغييرات هامة بدأت تنعكس على اليابان، كان أبرزها ظهور الاتحاد السوفيتي كقوة منافسة للولايات المتحدة ، واندلاع ما عُرف بالحرب الباردة التي قادت الى تغير في السياسة الأمريكية حيال اليابان([1]).

ومن العوامل الأخرى التي ساعدت في هذا التحول كانت تعالي أصوات المعارضة داخل الولايات المتحدة حول الأموال التي صرفت على عدو مهزوم مثل اليابان، فضلاً عن أدائها الضعيف في المجال الاقتصادي، مما جعل عبء مساعدة اليابان يقع على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية([2]).

ولعل أهم هذه العوامل هو هزيمة حكومة الصين الوطنية بزعامة(جان كاي جك) أمام (الحزب الشيوعي الصيني) بزعامة (ماوتسي تونغ)، وعليه عد أنتصار الشيوعية في الصين بعد عام ١٩٤٩، وتقسيم كوريا بين عامي ١٩٤٨و١٩٤٩ الى جمهوريتين شمالية وجنوبية كان بمثابة بداية للحرب الباردة بين النظامين الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والشيوعي بزعامة الاتحاد السوفيتي، وعلى إثر ذلك غيرت الولايات المتحدة من سياستها في الشرق الأقصى، فبدل أن كانت الصين قاعدة لها في المحيط الهادئ، اتخذت من اليابان القاعدة الرئيسة لها في الشرق الأقصى، لهذا بدأت بدعمها سياسياً واقتصادياً ،وعليه أصدر مجلس الأمن القومي الأمريكي في أيار عام١٩٤٩ وثيقة عبرت عن رغبة الإدارة الأمريكية في وجود اليابان القوية وإنهاء القيود التي فرضت على المصانع اليابانية، كما أعلن الجنرال (ماك ارثر) أنَّ اليابان أصبحت في وضع يسمح بإبرام معاهدة سلام معها، لذلك دعت الى عقد مؤتمر دولي في (سان فرانسيسكو) ضم عدداً من ممثلي دول الحلفاء للتباحث في مستقبل

[1] – بندر سفر الروقي ، التحولات السياسية في العلاقات اليابانية الأمريكية ١٩٤٥–١٩٦٠ ، مصدر سابق، ص٤١٨

[2] - منتهى طالب، سياسة الاحتلال الأمريكي تجاه اليابان ١٩٤٥–١٩٥١ ، مجلة كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠١٤ ، مجلد٢٥ ، العدد٢ ، ص٥٩٥–٥٩٦.

علاقاتها مع اليابان، وأسفر المؤتمر عن عقد معاهدة صلح مع اليابان في ٨ أيلول عام١٩٥١ تضمنت([1]):

١- إنهاء حالة الحرب بين اليابان والحلفاء.
٢- الاعتراف بسيادة اليابان الكاملة على أراضيها المتمثلة بالجزر الأربع الرئيسة.
٣- أعتراف اليابان بأستقلال كوريا.
٤- موافقة اليابان على الأحكام التي ستصدرها محاكم الحلفاء على مجرمي الحرب.
٥- سحب قوات الحلفاء من اليابان.
٦- تخلي اليابان عن أية حقوق لها في كوريا وفرموزا وجزر البكسكادورس والكوريل والجزء الجنوبي من شبه جزيرة سخالين.

عقب استرداد اليابان لسيادتها بمنتصف عام ١٩٥٢، وجد اليابانيون أنفسهم أمام عملية إعادة البناء لمراكز المدن التي تعرضت الى الدمار ،إذ أسهمت طبيعة الشعب الياباني في تخطيه الأزمة وإعادة النهوض بالبلاد وأعمارها بعد الحرب ([2])،وعليه شهدت اليابان معجزة اقتصادية،فخلال عام ١٩٥٦ صار لليابان دور مهم في مجال صناعة الحديد والصلب، فضلا عن تطور الصناعات الأخرى ،فتبوأت اليابان مركزها المتقدم وسط الديمقراطيات الصناعية ،وفي حقيقية الأمر يبدو أن سر نجاح اليابان ومعجزتها الاقتصادية يعود الى أخذها الأسلوب الرأسمالي الغربي في بناء نهضتها الحديثة، وارتكازها على ما يسمى بـ(اقتصاديات الإنتاج) أكثر من تركيزها على (اقتصاديات الإستهلاك)([3]).

أمام ذلك أصدر الجنرال ماك آرثر أمراً بإنشاء قوة شرطة وطنية للإحلال محل القوات الأمريكية، وبعد إنشائها تم توسيع نطاقها وسميت بـ(قوات الدفاع الذاتي البرية والبحرية)، كما ارتبطت اليابان بعلاقات إستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية تجسدت في المعاهدات والاتفاقيات الأمنية المنبثقة عنها الموقعة بين البلدين ، فقد وقعت اليابان مع الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة أول معاهدة في الثامن من شهر أيلول عام ١٩٥١ معاهدة سان فرانسيسكو والتي تعهدت الولايات المتحدة بموجبها بالدفاع عن اليابان ضد أي عدوان خارجي يقع عليها ، كما فرضت المعاهدة على اليابان التخلي عن جميع مظاهر التسلح العسكري الهجومي وصياغة دستور سلمي للبلاد مناهض لعودة الروح العسكرية ، وبسبب الدور المهم الذي شغلته اليابان كموقع متقدم في الحرب الباردة وقعت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان تحالفاً استراتيجياً يرسم العلاقات بين البلدين بموجب معاهدة التعاون المشترك والأمن Treaty of Mutual Cooperation & Security في ١٩ كانون الثاني عام ١٩٦٠ ، وقد حددت المعاهدة في مقدمتها أن الهدف المشترك

[1] – تشستر. ا. بين، الشرق الأقصى موجز تاريخي ، مصدر سابق ، ص٢٤٢
[2] – بندر سفر الروقي ، التحولات السياسية في العلاقات اليابانية الأمريكية ١٩٤٥–١٩٦٠ ، مصدر سابق، ص٤٢٠
[3] – فوزي درويش، اليابان الدولة الحديثة والدور الأمريكي ، مصدر سابق ،ص ٢٤٩–٢٥١.

للطرفين هو حماية الأمن والاستقرار في شرق آسيا وتتكون المعاهدة من عشرة بنود ومن أهم بنودها هو البند الخامس والذي ينص على التزام الولايات المتحدة الأمريكية بالدفاع عن اليابان حيث اعتبرت أن أي هجوم مسلح ضد أي منهما في أي منطقة تحت السيطرة اليابانية يعد تهديداً لسلامة وأمن الطرفين ، والبند المهم الآخر هو البند السادس والذي نص على سماح اليابان للقوات الأمريكية في استخدام أراضيها من أجل حماية اليابان وإدامة السلام العالمي وأمن المنطقة لذلك فأن لها الحق في استخدام القواعد البرية والجوية والبحرية في اليابان([١]).

وفي هذا السياق وبموجب البند السادس من المعاهدة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة واليابان تم التوصل الى اتفاقية أمنية بين الطرفين سميت باتفاقية وضع القوات الأمريكية (SOFA) عام ١٩٦٠، ومن أهم مواد الاتفاقية هي([٢]):

١- التزام اليابان بتقديم قواعد للقوات الأمريكية.

٢- تكون القوات الأمريكية هي المسؤولة عن القواعد مع مراعاة عدم الإخلال باحتياجات أنظمة النقل والاتصالات في اليابان.

٣- لا تكون الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولة عن إعادة تأهيل القواعد في حالة إعادتها الى اليابان بعد نفاذ المعاهدة.

٤- للولايات المتحدة وقواتها الحق في استخدام أي مطار أو ميناء في اليابان من دون إلزام بدفع أي أجور([٣]).

وعلى ذلك استطاعت اليابان الاعتماد على تحالفها مع الولايات المتحدة لضمان أمنها في حين كان لها حرية اتباع سياستها الاقتصادية ([٤]).

المطلب الثاني

مرحلة ما بعد الحرب الباردة وساحات الفراغ الجيوسياسي

بعد انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وتفكك الأخير في عام ١٩٩١ وتطلع الدول الأوربية الكبرى الى ملء الفراغ الذي خلفه تفكك الاتحاد السوفيتي على الساحة العالمية، فضلاً عن ارتباك الولايات المتحدة في التعامل بمفردها مع قضايا ذات طابع عالمي مثل الانتشار النووي

[١] –وليم أشعيا عوديشو ، النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة، رسالة ماجستير ،الأكاديمية العربية المفتوحة ، الدنمارك ، ٢٠٠٨ ، ص١١٩

[٢] – أيمن صلاط ، العلاقات الأمريكية اليابانية في القرن العشرين ، مجلة جامعة تشرين ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، دمشق ، ٢٠٢٣ ، مجلد ٤٥ ، العدد ٦ ،ص١٩٢

[٣] – وليم أشعيا عوديشو ، النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة، مصدر سابق ، ص١٢٠

[٤] – ثامر كامل محمد ، العلاقات الأمريكية–اليابانية من التوافق إلى الحرب الباردة، مجلة قضايا سياسية،بغداد ، ٢٠٠٨ ، المجلد ١٤ ، العدد١ ، ص٦٤–٦٥

وتصاعد حدة عدم الاستقرار السياسي في كثير من الدول دفع باليابان للتحرك كفاعل بجانب الولايات المتحدة ، فقد تم التوصل الى نتيجة بعد مناقشات ومداولات بين تيارات سياسية في اليابان بأن تضطلع اليابان بدور بارز في الشؤون العالمية بما في ذلك الشؤون السياسية والأمنية والاقتصادية([١]).

وفي ظل الأحداث التي شهدتها الساحة الدولية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ والحرب على الإرهاب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية، كان على اليابان أن تظهر تأييداً واضحاً للولايات المتحدة، كرد فعل لما حدث، وقد تطور الأمر الى تجاوز فكرة الدعم المالي فقط الى الدعم العسكري المباشر والخروج من دائرة العزلة التي فرضت على اليابان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وهو ما جسدته المادة التاسعة من الدستور التي تحرم على اليابان الدخول في حرب أو استخدام القوة وإرسال القوات خارج الحدود وكان هذا التجاوب الياباني نابعاً من ظهور عامل ضغط إقليمي يتمثل في قيام كوريا الشمالية بتطوير صواريخ بعيدة المدى ، بما عد تهديدا لأمنها القومي وحاجتها للولايات المتحدة مع الاعتماد على ذاتها لمواجهة هذا التحدي ([٢]).

وفي ظل تلك الظروف قررت اليابان عام ٢٠٠٤ تخفيف الحظر الذي تفرضه على تصدير الأسلحة وأشارت للمرة الأولى الى الصين وكوريا الشمالية باعتبارها تهديداً عسكرياً محتملاً، ووافقت الحكومة اليابانية في هذا العام على رفع الحظر على بيع الأسلحة للولايات المتحدة حيث اندرجت هذه المبادرات في إطار الخطة الخمسية للبرمجة العسكرية والتي أدت الى إصلاح التوجيهات الإستراتيجية لليابان بشكل جذري،حيث تطلب مشروع الدفاع المشترك مع الولايات المتحدة رفع الحظر الذي تفرضه اليابان على صادرات الأسلحة منذ ١٩٧٦ لتتمكن من إرسال القطع التي يتم إنتاجها في اليابان الى الولايات المتحدة لمواجهة ما أسماه الكتاب الأبيض للدفاع الياباني لعام ٢٠١٠ التهديدات العسكرية الكورية الشمالية والصينية، حيث أكد هذا الكتاب على ضرورة مراقبة تحركات الصين وكوريا الشمالية بدقة ، وأضاف أن الصين تهدف الى توسع منطقة نشاطاتها العسكرية وتقوم بتحديث قدراتها النووية والبالستية وكذلك قواتها الجوية والبحرية([٣]).

وفي هذا السياق تم في عام ٢٠١١ إقرار القواعد الإرشادية لبرنامج الدفاع الوطني حيث تضمنت تلك الوثيقة نقاطاً أساسية، تتمثل في :أسس الأمن الياباني والبيئة الأمنية المحيطة باليابان، والسياسات

[١] – رضا محمد هلال، السياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط، عقب أحداث ١١ سبتمبر حرب الخليج الثالثة ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، المجلد ٣٨ ، ص١٥٤

[٢] – نغم نذير شكر ،تطور القدرة العسكرية اليابانية وانعكاساتها على الدور الياباني الجديد ،مجلة العلوم السياسية ، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ، بغداد ،٢٠١٨ ، ، ص ٩٦

[٣] – السيد صدقي عابدين، التوجهات العسكرية تغير السياسة الدفاعية اليابانية الجديدة، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، ٢٠١١ ، مجلد ٤٦، العدد ١٨٤،ص١٤٦

الأساسية لضمان الأمن الياباني وقواعد الدفاع في المستقبل، والقواعد الأساسية لتعظيم قدرات الدفاع، بالإضافة الى عناصر إضافية كلها ترسم ملامح السياسة الأمنية لليابان وقواتها الدفاعية في حين تضمنت الوثيقة الثانية الخاصة ببرنامج الدفاع على المدى المتوسط ٢٠١١- ٢٠١٥ ست نقاط هي الإطار العام للبرنامج، ومراجعة التشكيلات وانتشار قوات الدفاع الذاتي، والبرامج الرئيسية المتعلقة بتلك القوات وقدراتها وإجراءات تقوية الترتيبات الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، والإمدادات الرئيسية، والنفقات، وجدير بالذكر أن مفهوم قوات الدفاع الأساسية ظل سائداً منذ برنامج الدفاع الأول في عام ١٩٧٦ ، وكان يقوم على أساس احتفاظ اليابان بالحد الأدنى من القدرات الدفاعية الأساسية اللازمة([١]).

ومن الأمور الرئيسية في برنامج الدفاع الوطني لعام ٢٠١١ ، هي أن تمنع اليابان أي تهديد مباشر تتعرض لهُ وإذا حدث هذا التهديد، فان اليابان ستقضي عليه وتخفيف الأضرار الناجمة عنه الى أقصى حد، فضلاً عن ذلك ستشارك اليابان بفعالية في الحوار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة حيال القضايا الأمنية العامة بما يشمل محادثات حول دور البلدين في الشؤون الأمنية، كما ستمتلك اليابان قدرات دفاعية معتدلة من خلال المحافظة على مبادئها اللانووية الثالثة وضمان السيطرة المدنية على القطاع الدفاعي العسكري([٢]).

أمام ذلك طرحت مسألة تعديل الدستور الذي وضعته الولايات المتحدة عام ١٩٤٧ والذي فرض على اليابانيين التخلي عن الحرب وعدم السماح بامتلاك قوات عسكرية بحسب المادة التاسعة([٣]):

فالمادة التاسعة من الدستور تحدد المبادئ الأساسية للسياسة اليابانية منذ إقراره، الأمر الذي يحتم على اليابان أن يكون دورها العالمي سلمياً وغير عسكري ، ففي الوقت الذي التزم اليابانيون طيلة العقود الماضية بالدستور الذي صاغه الأمريكيون لهم، ولكن ذلك لم يمنع اليابانيون من الإتيان بمحاولات كثيرة من اجل إعادة صياغة الدستور تحت مبررات تستدعي التغيير لتتلاءم مع مقتضيات العصر ،وكانت أهم الفقرات التي يركز اليابانيون عليها مرارا هي المادة التاسعة من الدستور وضرورات إعادة رسم الصورة العسكرية اليابانية من جديد ، وقد جاء في المادة التاسعة منه بأنه دستور ينبذ الحرب ،وهي بمثابة تعهد متبادل بين المجتمع الدولي والشعب الياباني وقوامه أن اليابان لن تلجأ الى استخدام القوة كأحد أدوات السياسة الوطنية، وعدم السماح باللجوء الى الحرب بصورة مخالفة لإرادة الشعب الياباني([٤]).

---

[١] – ايزابيث سكونز وآخرون، الإنفاق العسكري الياباني في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة حسن حسن وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،٢٠٠٤ ،ص٤٨٦

[٢] – السيد صدقي عابدين، التوجهات العسكرية تغير السياسة الدفاعية اليابانية الجديدة،مصدر سابق ، ص١٤٧

[٣] –جابر عوض، دور الدولة بين الاستمرارية والتغير في الخبرة الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ٢٠٠٩ ، ص ٦٨

[4]– Bradley Gibbs, Future Relations Between the United States and Japan: Article 9 and the Remilitarization of Japan. Houston Journal of International Law, Vol:33, pp 139-142.

وتشير التقديرات الى انه سيكون على الحكومة اليابانية العمل على إدخال تعديلات كبيرة عليه خاصة المادة التاسعة بما يزيل منه بعض القيود المفروضة على الساحة الخارجية اليابانية ويعطي مجالاً أوسع لحرية الحركة لممارسة دور في القضايا الأمنية العالمية ،وأشارت نتائج استطلاع الرأي العام في اليابان أن عام٢٠٠٠ شهد تحول ملموس في توجيهات الشعب الياباني باتجاه مسألة تعديل الدستور، حيث أيد ٦٠ % ممن شملهم الاستطلاع تعديل مواد الدستور فيما يُعد أعلى نسبة للمؤيدين منذ تبني الدستور ١٩٤٧ في حين عارضه ٢٧ % فقط فيما يُعد اقل نسبة معارضة في صفوف الشعب الياباني لتعديل الدستور منذ ذلك الحين([١]).

ففي عام ٢٠٠٠ كانت قد تأسست لجنة البحوث البرلمانية حول مراجعة الدستور في مجلس النواب الياباني ، وفي عام ٢٠٠٢ أصدرت هذه اللجنة تقريرا بينت فيه الآراء المختلفة حول مراجعة المادة التاسعة من الدستور، ومنذ ذلك الحين وبسبب الآراء المنقسمة حول هذا الموضوع وظلت المناقشات باقية على جدول أعمال الحكومات اليابانية المتعاقبة ، وأصبحت سياسة اليابان الدفاعية اليوم ترتكز على مفهوم المسؤولية الدفاعية المشتركة، مما يعني رغبة اليابان بالانسلاخ عن دور الأخ الصغير في التحالف الثنائي بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، عن طريق أداء دور عسكري أكثر اتساعاً ، وهكذا، فإن تعاظم البناء الدفاعي الياباني مدعوماً بالاتجاه الأخير يعني تحولاً واضحاً في السياسة العسكرية اليابانية من مجرد سياسة دفاعية الى سياسة أمنية جديدة قوامُها توسيع الدور العسكري لليابان إقليميا ودوليا([٢]).

وينادي أنصار هذا التيار بأن (تصبح اليابان دولة طبيعية كبرى قادرة على تحمل المسؤوليات ، وان تتخلص من كافة تداعيات الحرب العالمية الثانية ومن القيود التي فرضت عليها بما في ذلك السماح بإعادة تسليحها ومشاركتها في جميع عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة سواء العسكرية منها أو غير العسكرية، وتسليح هذه القوات ليتسنى لها الدفاع عن النفس، ويؤكد مؤيدو هذا التيار في ذات الوقت على ضرورة تمتين علاقات التحالف مع الولايات المتحدة باعتبارها حجر الأساس في الدفاع عن اليابان ومساعدتها على القيام بدور بارز في الشؤون العالمية)([٣]).

---

[١] –بدر عبد العاطي، اليابان والبحث عن دور عالمي جديد ، مجلة السياسة الدولية،القاهرة ، ٢٠٠٠ ، العدد ١٤١ ، ص٣٠

[٢] – محمد عبد السلام، ترتيبات الأمن الإقليمي في منطقة المحيط الهادي الآسيوي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة ، ١٩٩٤، العدد١١٨،ص٢٣٢

[٣] – رضا محمد هلال، السياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط، عقب أحداث ١١ سبتمبر حرب الخليج الثالثة ،مصدر سابق ، ص٢٣٤

ومن هذا المنطلق جاء التيار الثاني وهو التيار التقليدي المحافظ الذي يتشكل أنصاره من عدد من المسئولين اليابانيين السابقين وبعض الأكاديميين ،وانطلق أفراد هذا التيار في تصورهم للدور الياباني على الساحة العالمية من انه إذا كانت هناك ثلاثة بدائل متاحة أمام صانع القرار الياباني هي:

١- أن تصبح اليابان دولة لها دور سياسي عالمي وقوة عسكرية .

٢- أن تحذو اليابان حذو الدول الصغيرة في النظام العالمي بحيث يكون لها دور محدود للغاية في الشؤون العالمية.

٣- أن تستمر اليابان كدولة اقتصادية كبرى دون محاولة السعي الى امتلاك قدرات عسكرية أو القيام بدور في القضايا الأمنية العالمية.

ويرى أنصار هذا التيار أن الخيار الثالث يعد الأمثل من وجهة نظرهم، وأوضحوا أن حرب الخليج الثانية وتردد اليابان في ممارسة دور عالمي أظهرت مدى الصعوبات الدستورية والتاريخية التي تعترض اليابان في سبيل تدعيم وتمتين دورها الاقتصادي على الساحة العالمية وتوظيفه في المجال السياسي في مرحلة تالية([1]).

أما التيار الثالث فهو التيار البراغماتي، ينتمي أنصار هذا التيار الى فئة التكنوقراط في وزارة الخارجية ومجلس الوزراء، والحزبين الكبيرين في اليابان، ويطرح أنصار هذا التيار تصوراً يقع على النقيض من توجهات التيارين السابقين اللذين يناديان بان تصبح اليابان دولة طبيعية كبرى يكون لها الحق في تسليح جيشها بأسلحة هجومية، وبأن تتولى مهمة الدفاع عن نفسها بعيداً عن المظلة الأمنية الأمريكية وترتكز رؤيتهم على أن اليابان يجب أن ينحصر دورها في كونها مدينة عالمية، وبحيث يستهدف هذا الدور تحقيق التنمية على مستوى العالم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية دون استخدام القوة العسكرية، والمشاركة النشيطة في تحقيق السلم العالمي من خلال انتهاج إستراتيجية عالمية للسياسة الخارجية اليابانية، واستبدال السياسات المتعددة الجوانب بالسياسات التي تعتمد على القوة الاقتصادية فقط([2]).

الخاتمة:

يمكن القول أن العلاقات الأمريكية اليابانية هي علاقات أمنية إستراتيجية تنطلق من أن وجود القوات الأمريكية في اليابان منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم جاء طبقا لاتفاق الدولتين ،و شكل وجود هذه القوات عنصراً مهما خلال الحرب الباردة، ليس في سياق التوازن في شرق آسيا مع الاتحاد السوفيتي السابق وحسب، بل وأيضا مع القوة العسكرية لكل من الصين وكوريا الشمالية، فضلا عن أن

[1] – رضا محمد هلال، السياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط، عقب أحداث ١١ سبتمبر حرب الخليج الثالثة ،مصدر سابق ، ص٢٣٤

[2] – Lalima Varna, Recent trends in Japans foreign policy in: world focus, No.169,Jan,1994, p.12.

هذا الوجود مثل ولا يزال صمام أمان لليابان من الناحية الأمنية في مواجهة أخطار تهدد أمنها، سواء من الصين وكوريا الشمالية وروسيا ، ويعتبر اليابانيون أن الحماية الأمنية الأمريكية تمثل ضمان أساسياً لهم، وبهذا يمكن تفسير حرص الجانب الياباني على التنسيق والتشاور الدائم مع الولايات المتحدة بشأن المواقف اليابانية تجاه القضايا الدولية والإقليمية، مع مراعاة ما يخص المصالح الوطنية اليابانية واحتياجات الأمن القومي الياباني.

ومن الملاحظ أيضاً أن الاتجاهات الأساسية في سياسة اليابان الدفاعية لا تعني تخليها عن سياسة ضبط النفس العسكرية التي اعتمدتها طوال المدة الماضية، ليس امتثالاً للقيود الدستورية أو طمأنة الدول المجاورة فقط، بل ما وفرته وتوفره من منافع إستراتيجية لها متمثلة في إسهامها بالحفاظ على توازن القوى الإقليمي وتجنب الصدام المكشوف مع أي من القوى الفاعلة في المنطقة، فضلاً عن ما توفره من اطراد النمو في الاقتصاد الياباني، طالما أن معدل الإنفاق العسكري يعد قيمة ضئيلة من حجم الناتج القومي الإجمالي الياباني. **وبناءً على كل ما تقدم فقد توصلت الدراسة إلى استنتاج مفاده:**

- إن اليابان على الرغم من التزامها بالمبادئ السلمية لدستورها، تسعى إلى مواكبة تغيرات الإقليمية والدولية، عبر تعزيز قدراتها الدفاعية الذاتية اولاً، ومن ثم تعميق تحالفها الدفاعي مع الولايات المتحدة.

هذا وقد خلصت الدراسة في الختام إلى مجموعة من التوصيات لصانع القرار السياسي الخارجي العراقي وكما يلي:

- الاستفادة من الضمانات الأمنية الأمريكية: يمكن للعراق استلهام النموذج الياباني من خلال التركيز على نقل الخبرات العسكرية والتكنولوجية الأمريكية المتقدمة لتعزيز قدراته الدفاعية.
- التركيز على تطوير القدرات الدفاعية الوطنية: يمكن للعراق وعلى غرار اليابان، أن يطور قدراته العسكرية بالتوازي مع التحالف الثنائي مع الولايات المتحدة.

المصادر

المصادر باللغة العربية:

١- ريمون كارينيه، الحرب العالمية الثانية، ترجمة سهيل سماحة و أنطوان مسعود، مؤسسة نوفل، بيروت، ١٩٨٢، ص٢٧٦.

٢- زينب علي هادي ، حرب الباسيفيك –حرب المحيط الهادئ ١٩٤١-١٩٤٥ ،رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة ميسان ،٢٠٢٣ ، ص١٦٤

٣- فوزي درويش، اليابان الدولة الحديثة والدور الأمريكي ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٦،ص١٨٢.

٤- تشستر . ا. بين، الشرق الأقصى موجز تاريخي ، ترجمة حسين الحوت ، مكتبة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٨، ص٢٣٥

٥- حبيب البدوي ، تاريخ اليابان السياسي بين الحربين العالميتين ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص١٦٨

٦- نوري عبد الحميد وآخرون، تاريخ آسيا، مكتبة صخر ، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص٨٦

٧- ارثر تريمان، اليابان الحديثة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص٨٤.

٨-بندر سفر الروقي ، التحولات السياسية في العلاقات اليابانية الأمريكية ١٩٤٥-١٩٦٠ ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، الشارقة ، ٢٠٢٣ ،المجلد٢٠ ، العدد٣ ، ص٤١٧.

٩- منتهى طالب، سياسة الاحتلال الأمريكي تجاه اليابان ١٩٤٥-١٩٥١ ، مجلة كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠١٤ ، مجلد٢٥ ، العدد٢ ، ص٥٩٥-٥٩٦.

١٠- وليم أشعيا عوديشو ، النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة، رسالة ماجستير ،الأكاديمية العربية المفتوحة ، الدنمارك ، ٢٠٠٨ ، ص١١٩

١١- أيمن صلاط ، العلاقات الأمريكية اليابانية في القرن العشرين ، مجلة جامعة تشرين ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، دمشق ، ٢٠٢٣ ، مجلد ٤٥ ، العدد ٦ ،ص١٩٢.

١٢- ثامر كامل محمد ، العلاقات الأمريكية-اليابانية من التوافق إلى الحرب الباردة، مجلة قضايا سياسية،بغداد ، ٢٠٠٨ ، المجلد ١٤ ، العدد١ ، ص٦٤-٦٥.

١٣- رضا محمد هلال، السياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط، عقب أحداث ١١ سبتمبر حرب الخليج الثالثة ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، المجلد ٣٨ ، ص١٥٤

١٤- نغم نذير شكر ،تطور القدرة العسكرية اليابانية وانعكاساتها على الدور الياباني الجديد ،مجلة العلوم السياسية ، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ، بغداد ،٢٠١٨ ، ، ص ٩٦

١٥- السيد صدقي عابدين، التوجهات العسكرية تغير السياسة الدفاعية اليابانية الجديدة، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، ٢٠١١ ، مجلد ٤٦، العدد ١٨٤،ص١٤٦.

١٦- ايزابيث سكونز وآخرون، الإنفاق العسكري الياباني في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة حسن حسن وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،٢٠٠٤ ،ص٤٨٦

١٧-جابر عوض، دور الدولة بين الاستمرارية والتغير في الخبرة الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ٢٠٠٩ ، ص ٦٨.

١٨- -بدر عبد العاطي، اليابان والبحث عن دور عالمي جديد ، مجلة السياسة الدولية،القاهرة ، ٢٠٠٠ ، العدد ١٤١ ، ص٣٠.

١٩- محمد عبد السلام، ترتيبات الأمن الإقليمي في منطقة المحيط الهادي الآسيوي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة ، ١٩٩٤، العدد١١٨،ص٢٣٢.

المصادر باللغة الانكليزية:

1- Bradley Gibbs, Future Relations Between the United States and Japan: Article 9 and the Remilitarization of Japan. Houston Journal of International Law, Vol:33
2- Lalima Varna, Recent trends in Japans foreign policy in: world focus, No.169,Jan,1994